الأمم المتحدة

A/ES-10/324–S/2006/165

الجمعية العامة
مجلس الأمن

Distr.: General
14 March 2006
Arabic
Original: English

الجمعية العامة
الدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة
البند ٥ من جدول الأعمال
الأعمال الإسرائيلية غير القانونية في القدس الشرقية المحتلة وبقية الأرض الفلسطينية المحتلة

مجلس الأمن
السنة الحادية والستون

رسالتان متطابقتان مؤرختان ١٤ آذار/مارس ٢٠٠٦ موجهتان إلى الأمين العام ورئيس مجلس الأمن من المراقب الدائم لفلسطين لدى الأمم المتحدة

لقد شهد الوضع في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، تدهورا خطيرا اليوم، بلغ حد التأزم، نتيجة للهجوم العسكري الإسرائيلي على المقاطعة في أريحا خلال ساعات الصباح المبكرة (بتوقيت فلسطين). فقد غزت قوات الاحتلال الإسرائيلية أريحا مستخدمة طائرات الهليكوبتر والدبابات والجرافات وناقلات الجنود المدرعة، واكتسحت المقاطعة مسببة مقتل فلسطينيين هما محمد أبو شاويش وإبراهيم أبو عينين، وجرح ٣٥ شخصا آخرين على الأقل، أصيب خمسة منهم بجروح بالغة. وإضافة إلى الوفيات والإصابات، سببت قوات الاحتلال الإسرائيلية دمارا واسع النطاق في معظم أنحاء المقاطعة.

وقد بدأ هذا التصعيد العسكري الأخير ضد الشعب الفلسطيني لحظات بعد الانسحاب المفاجئ للمراقبين الدوليين من المقاطعة. وفور انسحابهم فرضت قوات الاحتلال الإسرائيلية حظر تجول على مدينة أريحا، ثم تقدمت إلى داخلها وأحاطت بالمقاطعة. ودمرت سور المقاطعة باستخدام جرافات مدرعة، وباستخدام مكبرات الصوت، دعت السجناء والحراس الفلسطينيين البالغ عددهم ٢٠٠ الذين كانوا داخل السجن إلى الاستسلام، تحت التهديد بقتلهم. وقامت قوات الاحتلال الإسرائيلية بإرغام أكثر من ١٧٠ سجينا فلسطينيا على مغادرة السجن دون أن يلبسوا ثيابهم، وقبضت على ستة سجناء فلسطينيين، يجري نقلهم في الوقت الحاضر بصورة غير شرعية إلى مكان مجهول في إسرائيل.

140306 140306 06-27096 (A)

وقد أقدمت إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، على هذا العمل العدائي الذي يشكل انتهاكا خطيرا لالتزاماتها بموجب القانون الدولي، بما في ذلك القانون الإنساني الدولي على وجه الخصوص. ولا بد من الإشارة إلى أن اتفاقية جنيف الرابعة، التي تسري على الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، تنص على أن ''الأشخاص المحميين المتهمين بارتكاب جرائم يحتجزون في البلد المحتل، يقضون فيه عقوبتهم إذا أدينوا ...'' (المادة ٧٦)، وبالتالي فإن إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، ينبغي إجبارها على الوفاء بالتزاماتها بموجب أحكام المعاهدة، وإطلاق سراح السجناء الفلسطينيين فورا وإعادتهم إلى ذمة السلطات الفلسطينية. وفضلا عن ذلك يجب أن تسحب إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، جميع قواتها من أريحا وتعيد الأمور إلى ما كانت عليه قبل الهجوم العسكري الإسرائيلي.

ولا يمكن للمجتمع الدولي أن يستمر في التفرج دون أن يحرك ساكنا، بينما تواصل إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، ارتكاب انتهاكات خطيرة للقانون الدولي، بما في ذلك قانون حقوق الإنسان الدولي. ولابد أن ينهض المجتمع الدولي، وعلى الأخص منه مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، بمسؤولياته في حفظ السلم والأمن الدوليين، ولذلك فإن من واجب المجتمع الدولي التصدي للسياسات والممارسات الإسرائيلية واتخاذ التدابير اللازمة لوضع حد فوري لهذه السياسات والممارسات.

وقد أُرسلت هذه الرسالة إلحاقا برسائلنا المائة والثلاث والأربعين السابقة التي وجهناها إليكم بشأن الأزمة المستمرة في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، منذ ٢٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠. وهذه الرسائل المؤرخة ما بين ٢٩ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠ (A/55/432-S/2000/921) و ٦ آذار/مارس ٢٠٠٦ (A/ES-10/323-S/2006/144)، تشكل سجلا أساسيا للجرائم التي اقترفتها إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، ضد الشعب الفلسطيني منذ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠. وأمام كل هذه الجرائم وإرهاب الدولة والانتهاكات المتواترة لحقوق الإنسان المرتكبة ضد الشعب الفلسطيني، يجب أن تُساءل إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، وأن يُساق المرتكبون إلى العدالة.

وأرجو ممتنا تعميم نص هذه الرسالة بوصفها وثيقة من وثائق مجلس الأمن ومن وثائق الدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة للجمعية العامة، في إطار البند ٥ من جدول الأعمال.

(توقيع) رياض **منصور**

السفير،

المراقب الدائم لفلسطين لدى الأمم المتحدة